الرقم الدولي المعياري للمؤتمر (معتمد ومصنف دوليًا) ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

المؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية

22 - 24 أكتوبر 2025م الموافق 30 ربيع الآخر - 2 جمادى الأولى 1447هـ

دبي - الإمارات العربية المتحدة

الهيئات العربية والدولية أعضاء المجلس الدولي للغة العربية

عصمة الأنبياء وأثرها في تنزيه أعلامهم (اسم لوط أنموذجًا: دراسة لغوية شرعية)

إعداد: د. رنا أنيس بليق

الرتبة الأكاديمية: أستاذ مساعد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة العالمية في لبنان

البريد الإلكتروني: Ranableik1@gmail.com

رقم الهاتف: 96170807533+

ملخص البحث:

الاشتقاق باب من أبواب العلم، هو عملية لغوية تهدف إلى توليد كلمات جديدة من جذر مشترك، وتكمن قيمته في كونه أصلًا راسخًا به تدرَك معاني الكتاب العزيز، بمعرفة أصول كلماته وما يرتبط بها من المعاني، فهو الأساس الذي لا يستغني عنه دارسو العربية؛ لذا فقد حظي بعناية العلماء قديمًا والباحثين حديثًا؛ لما فيه من فوائد جليلة.

يتناول هذا البحث الجوانب اللغوية الصرفية والشرعية المتعلقة بأسماء الأنبياء في القرآن، لا سيما اسم سيدنا لوط عليه السلام، وما أُثير حوله من شبهة ترتبط باشتقاقه من مصطلح بغيض، وهو افتراء لا سند له في اللغة ولا في الشرع، وهو يندرج في محور اللغة العربية والعلوم الدينية وتخصصاتها، عبر تسليط الضوء على مفهوم عصمة الأنبياء، وما يجب لهم من صفات، وما يستحيل عليهم من نقائص. من هنا تُطرح هذه الإشكالية: كيف تشهد علوم العربية على تبرئة سيدنا لوط من كون اسمه مشتقًّا من اسم الفاحشة؟

اعتمدتُ في بيان ذلك على المنهج الاستقرائي الاستدلالي بجمع أقوال العلماء من مفسرين ولغويين وصرفيين، والمنهج التحليلي لتفنيد الاعتقاد الخاطئ الذي يربط بين اسم نبيّ الله لوط عليه السلام ومصطلح اللواط، من خلال بيان الأدلة اللغوية والشرعية التي تؤكد استقلالية المصطلحين، فلوط اسم سامٍ كريم اختاره الله لنبيه عليه السلام، منزه عن كل نقص، كغيره من الأنبياء الذين حفظهم الله ورفع قدرهم وجعلهم هداة للأمم.

الكلمات المفتاحية: الاشتقاق- لوط- اللغة- اللواط- العصمة.

Abstract

The Infallibility of Prophets and Its Role in Purifying Their Names

(The Name of Lot as a Case Study: A Linguistic and Jurisprudential Analysis)

Derivation is a fundamental linguistic process aimed at generating new words from a common root. Its significance lies in its role as a cornerstone for understanding the meanings of the Holy Quran by examining the roots of its words and their associated meanings. This principle is indispensable for students of Arabic, which is why scholars of the past and researchers of the present have given it considerable attention due to its immense benefits.

This study explores the linguistic, morphological, and jurisprudential aspects related to the names of prophets in the Quran, with a particular focus on the name of Prophet Lot (Lūṭ), peace be upon him. It addresses a contentious claim that his name is derived from a reprehensible term—an allegation that has no linguistic or religious foundation. The research highlights the concept of prophetic infallibility, the qualities that befit prophets, and the deficiencies that are impossible for them.

The central question this study seeks to answer is: How do the Arabic linguistic sciences affirm the innocence of Prophet Lot from the false claim that his name is derived from an immoral term?

To address this, I have employed an inductive and evidentiary methodology by compiling the views of scholars, including exegetes, linguists, and morphologists. Additionally, I have used an analytical approach to refute the erroneous belief linking the name of Prophet Lot to the term for sodomy. Through linguistic and jurisprudential evidence, the study confirms the distinct and noble nature of the name “Lot,” which is a revered Semitic name chosen by God for His prophet—free from all deficiencies—just like the names of all other prophets whom God has preserved, honored, and made as guides for nations.

Keywords: Derivation – Lot – Language – Sodomy – Infallibilit

مقدّمة:

لقد كانت عقيدة المسلمين وما تزال محط اهتمام العلماء والدارسين، ينهلون من فيوض معانيها ويغرفون من كنوز مراميها، لكن هذه المعاني المباركة لا يرقى إليها إلا مَن تدبَّر كلماتها، وتوصَّل إلى كشف معانيها بما وهبه الله تعالى من بصيرة مُنَوَّرة وفهم ثاقب. ولما كان الإيمان بأنبياء الله تعالى من أوجب الواجبات، والذبّ والدفاع عن الدين من أفرض الفرائض، رأيت أنه من الأهمية بمكان الرد على مَن طعن في مقام نبيّ من الأنبياء، وتجرأ على دعوى اشتقاق اسمه من فعل قبيح، وهو عليه الصلاة والسلام منزّه عن كل نقصٍ ودنس. وسيظهر هذا البحث كيف تشهد علوم العربية، في دقتها وسموّها، على براءة هذا الاسم الشريف، وتُسكِت كل ادعاءٍ يرمي إلى تشويهه. فسبحان من جعل في اللغة قوةً تدفع الباطل، وفي العلم نورًا يكشف الزيف.

1. إشكالية البحث:

لما كانت عقيدة أهل السنة والجماعة حبل الله المتين التي من أخذ بها سلم، ومن تركها قُصِم، أردت أن أطرح الإشكالية الآتية:

-كيف تشهد الشريعة وعلوم العربية على تبرئة اسم نبي الله لوط من أن يكون اسمه مشتقًا من تلك الفاحشة؟

2. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. تعزيز الفهم الديني الصحيح لدى المسلمين حول عصمة الأنبياء.
2. دحض الافتراءات التي تطال الأنبياء من خلال الرد على من زعم أنّ اسم لوط عليه السلام مشتقّ من اللواط.

3. أهمية موضوع البحث:

1. يظهر هذا البحث قيمة الاشتقاق كأداة لفهم معاني القرآن الكريم بشكل أعمق.
2. يظهر العلاقة الوثيقة بين الدين واللغة، ويُبيِّن كيف يمكن أن تكون العلوم اللغوية أداة أساس لفهم أعمق للدين.

4. الإضافة الجديدة:

الرد اللغوي والشرعي على من زعم أنّ اسم لوط مشتق من اللواط.

5. منهج البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على:

- المنهج الاستقرائي: حيث جمعت أقوال علماء ومفسرين ولغويين تبين بطلان اشتقاق لوط من اللواط.
- المنهج الاستدلالي: حيث ذكرت الأدلة من القرآن والحديث وإجماع الأمة.
- المنهج التحليلي: لتفنيد الشبهة المطروحة وبيان الصواب في المسألة، ومخالفتها الأصول اللغوية والشرعية.

6. خطة البحث:

البحث يتألف من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وفهرست المصادر والمراجع:

- المقدمة فيها:

1- إشكالية البحث.

2- أهداف البحث.

3- أهمية موضوع البحث.

4- الإضافة الجديدة

5- منهج البحث.

6- خطة البحث.

والتمهيد يشتمل على بيان حد الاشتقاق.

المبحث الأول: الاشتقاق: أنواعه وشروطه وفوائده.

المطلب الأول: أنواع الاشتقاق

المطلب الثاني: شروطه وفوائده

المبحث الثاني: عصمة الأنبياء.

المطلب الأول: بيان معنى العصمة

المطلب الثاني: ما يجب للأنبياء وما يستحيل عليهم

المبحث الثالث: لوط ليس مشتقًّا من اللواط ولا العكس.

المطلب الأول: الدليل من حيث اللغة

المطلب الثاني: الدليل من حيث الشرع

- وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، يليه فهرست المصادر والمراجع.

التمهيد: حد الاشتقاق

يطلق الاشتقاق في اللغة على معانٍ منها: أخذ شقّ الشيء وهو نصفه[1] هذا ما ذكره مرتضى الزبيدي (ت 1205ه)، وذكر الجوهري (ت393ه) أنَّ الاشتقاق الأخذ في الكلام يمينًا وشمالًا، واشتقاق الحرف من

[1] الزبيدي محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، 25/522.

الحرف: أخذه منه[2]، ونقل الأزهري (ت 370ه) عن الليث (131ه): "الاشتقاق: الأخذ في الخصومات يمينًا وشمالًا مع ترك القصد"[3]، وهو يرجع إلى مادة (ش ق ق)، قال ابن السكيت (ت 244ه): "الشَّقُّ: الصَّدْع في عُود أو حائطٍ أو زجاجة، والشِّق: نصف الشيء"[4]، والكلمات التي أخذت من هذا الجذر الشين والقاف والقاف يحوم جميعها حول معنى الصدع والانشقاق، وفي هذا يقول ابن فارس (ت 395ه): الشين والقاف أصل واحد صحيح يدل على انصداع في الشيء، ثم يحمل عليه ويشتق منه على معنى الاستعارة. تقول شققتُ الشيء أشُقُّه شقًّا، إذا صدعته. وبيده شقوق، وبالدابة شُقاق. والأصل واحد[5].

وأما في الاصطلاح فللعلماء عدة حدود تتوافق في الألفاظ والمعنى، فذكر ابن عصفور (669ه) أنَّ الاشتقاق إنشاءُ فرع من أصل يدُلّ عليه[6]، وذكر العكبري (ت616ه) أنَّ الاشتقاقُ اقتطاعُ فَرْعٍ من أصْلٍ يدورُ فِي تصاريفه[7]، وذكر السيوطي (ت911ه) عن ابن مالك (ت 672ه) في شرح التسهيل[8] قوله: "الاشتقاقُ أخْذُ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة كضارب من ضرب وحَذِرٌ من حَذِر"[9]، وقال أحمد الحملاوي (ت1351ه): "الاشتقاق أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ"[10].

فالحاصل أن الاشتقاق هو إنشاء فرع من أصل، قال ابن فارس (ت 395ه): "باب القول على لغة العرب هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟ أجمع أهل اللغة -إلا من شذ عنهم- أن للغة العرب قياسًا وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض"[11].

---

[2] الأنصاري ابن منظور، لسان العرب، 10/184.

[3] الأزهري محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، 8/205.

[4] ابن السكيت يعقوب بن إسحق، إصلاح المنطق، ص/12.

[5] الرازي أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، 3/170

[6] ابن عصفور علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، ص/40.

[7] العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، 2/219.

[8] وقد بحثت في شرح التسهيل عن هذا النص فلم أعثر عليه.

[9] السيوطي عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1/275.

[10] الحملاوي أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، ص/56.

[11] أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص/35.

المبحث الأول: الاشتقاق: أنواعه وشروطه وفوائده.

المطلب الأول: أنواع الاشتقاق

حصر العلماء الاشتقاق في أربعة أنواع:

الأول: الصغير أو الأصغر وهو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصلية بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة كضارِب من الضرب، وحذِر من الحذر[12]. وهذا النوع هو أكثر أنواع الاشتقاق ورودًا وهو المراد عند إطلاق الاشتقاق[13].

واختلف النحاة هل المصدر هو الأصل أم الفعل؟ فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا"، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[14].

الثاني: الاشتقاق الكبير وعرَّفوه بأنه أخذ كلمة من كلمة مع تناسبهما في المعنى، واتفاقهما في الحروف الأصلية دون ترتيبها، مثل حمد ومدح، وأيس ويئس، والحلم والحمل، ودَهْدَه وهدد، وجمهور الصرفيين يطلقون على هذا النوع القلب المكاني. ويشترط في كل من الاشتقاق الصغير والكبير المناسبةُ بين المعنيين في الجملة، والمشهور في المناسبة المعنوية أن يدخل معنى المشتق منه في المشتق، واختلاف الاسمين في المعنى بالخصوص والعموم لا يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر، لأن ذلك مناسبة في المعنى، وهو شرط في الاشتقاق[15].

الثالث: الاشتقاق الأكبر وهو أخذ لفظة من أخرى مع تناسبهما في المعنى واتحادهما في أغلب الحروف، مع كون المتبقي من الحروف من مخرج أو مخرجين متقاربين مثل: نَعَقَ ونهَقَ، وهَتَن وهَتَلَ، وثَلَبَ وثَلَم.

---

[12] السيوطي عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1/275.

[13] التفتازاني سعد الدين، حاشيته على شرح مختصر المنتهى الأصولي، 1/614.

[14] الأنباري عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/191.

[15] الحنفي أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص/118.

الرابع: الاشتقاق من الكبَّار وهو أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع تناسب المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى، مثل عَبْشَمي وعبدري في عبد شمس وعبد الدار، وبسمل وسبحل، أي: قال: "باسم الله" و"سبحان الله"، وكثير من العلماء يسميه بالنحت[16].

المطلب الثاني: شروطه وفوائده

إن علماء النحو والصرف وضعوا شروطًا لصحة الاشتقاق، وقد ذكر ابن عصفور (ت 669) أنَّ الاشتقاق لا يدخل في أشياء وهي:

- الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية كـ"إسماعيل" ونحوه؛ لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة.
- والأصوات كـ"غاق" ونحوه؛ لأنها حكاية ما يُصوَّت به، وليس لها أصل معلوم.
- والحروف وما شُبِّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء، نحو "من" و"ما"؛ لأنها لافتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها، فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته.

وما عدا ما ذكر، من الأسماء العربية والأفعال، يدخله التصريف"[17].

وكذا يشترط لصحة الاشتقاق:

- وجود أصل مشتق منه لكل مشتق سواء كان اسمًا أو فعلًا .

-وجود مناسبة بين المشتق والأصل في الحروف الأصلية من حيث عددها وترتيبها.

-موافقة المشتقِّ الأصلَ في المعنى إما مع زيادة " كالضرب" فإنه للحدث المخصوص، والضارب فإنه لذات اتصف بالحدث، وإما بدون زيادة كاشتقاق الضَّرب من ضَرَب على مذهب الكوفيين .

فوائده: تتجلى فائدة الاشتقاق في أمور:

أولًا: كونه من أبرز الخصائص التي ساهمت في توسّع اللغة ومكَّنَتْها من مواكبة التطوّر التكنولوجي، فهي تتجدَّد مع متغيِّرات الحياة وتُزَوِّد المتكلم بالتراكيب والصيغ الجديدة التي يحتاجها طبقًا لقواعد وضعها أهل اللغة والصرف، وتمده بنصطلحات تعبِّر عن مفاهيم حياته المعاصرة.

---

[16] ابن المبرد يوسف بن حسن، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، 1/109.

[17] ابن عصفور علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، ص/36.

ثانيًا: استبدال الألفاظ والمصطلحات الأجنبية بمفرادت عربية هي أحسن تعبيرًا وأدقّ دلالة على مفهومها.

ثالثًا: كونه جسرًا ينقل الكلمات القديمة إلى عصرنا ويُعزِّز تواصل ماضي اللغة بحاضرها.

رابعًا: تحليل الكلمة وفهمها من خلال فهم العلاقة والارتباط بين وزنها وجذرها.

خامسًا: تسهيل تعلّم الكثير من المرادفات في وقت قصير من خلال ربط معنى الجذر بقواعد الاشتقاق من غير حاجة إلى حفظ كل كلمة وحدها.

وقد ذكر ابن السراج (ت316ه) الغرض من الاشتقاق فقال: "الغرض في الاشتقاق أنه به اتسع الكلام، وتُسُلِّط على القوافي والسجع والخطب، وتُصرِّفَ في دقيق المعاني، ولو جمدت المصادر وارتفع الاشتقاق في كل الكلام لم يوجد في الكلام صفة لموصوف ولا فعل لفاعل"[18].

المبحث الثاني: عصمة الأنبياء

المطلب الأول: بيان معنى العصمة

في اللغة: العصمة المنع، ويقال: أصل العصمة الرَّبْط، ثم صارت بمعنى المنع. وعِصمةُ الله عبده: أن يعصِمه مما يُوبِقُه[19]. وتقول: "عَصمَك اللهُ من الشرِّ"، أي دفعه عنك، و"اعتصمتُ بالله"، أي: امتنعْت به من الشرّ[20]. ومن ذلك قوله تعالى إخبارًا عمّا جرى بين نوح عليه السلام وولده، حيث نادى نوح عليه السلام ولدَه ليُؤمنَ ويركب الفلك فينجو من الغرق: **(وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ (42) قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ)** [هود:43] قال له ولده: "سأصير إلى جبل أتحصّن به من الماء، فيمنعني منه أن يُغرقني"[21]، فقال له سيدنا نوح: **(لا عاصمَ اليومَ مِن أَمرِ الله)** أي لا مانع، فإنه يومٌ حق فيه العذاب على الكفار[22].

---

[18] ابن السراج محمد بن السري، الاشتقاق، ص/28.

[19] الزبيدي محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، 33/100.

[20] الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، 1/313.

[21] الطبري محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، 15/332.

[22] القرطبي محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، 9/39.

في الاصطلاح: أما في الاصطلاح فالعصمةُ هي ملَكة تمنع نفوسَ الأنبياء من الفجور ومن اقترافِ ما يخرم المروءات[23]. قولهم: "ملكةٌ" أي صفة راسخة في النفس، وقولهم: "تمنع من الفجور" أي يتحرَّزون بسببها عن الوقوع في الكفر والكبائر وعن الإصرار على الصغائر، وقولهم: "ومن اقتراف ما يخرم المروءات" كالصغائر التي تدلّ على خساسة مرتكبِها.

إنَّ عصمة الأنبياء فضلٌ من الله ولُطف بهم، ولكن على وجه يبقى اختيارُهم بعد العصمة في الإقدام على الطاعة والامتناع عن المعصية، وإلى هذا مال الشيخ أبو منصور الماتريدي (ت333ه) ونص عبارته: "لأنَّ العصمة لا تُزيل المحنة، ولا تَدفعها"[24]، ومعناه لا تجبره على الطاعة ولا تعجزه عن المعصية[25]، إذ لولا ذلك لكانوا مجبورين في أفعالهم، ومَن كان مجبورًا على فعل الطاعة والامتناع عن المعصية لا يكون مأجورًا في فعله وتركه.

المطلب الثاني: ما يجب للأنبياء وما يستحيل عليهم

يجب للأنبياء عليهم السلام الصدق سواء كان فيما يُبلِّغونه عن الله من الرسالة والأحكام، أم كان فيما يُخبِرون به عن الأمم السابقة أو اللاحقة أو الغيبيات كما يحصل في القبر أو يوم القيامة، قال تعالى: **(وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى)** [النجم:3] فيستحيل عليهم الكذب.

ويجب لهم عليهم السلام الأمانة في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم، فإذا استنصحهم شخص لا يكذبون عليه فيوهموه خلاف الحقيقة، وإذا وضع عندهم شخصٌ شيئًا لا يضيعونه أو يُنكرونه.

وتجب لهم الفطانة وهي حِدّة الذكاء، فيستحيل عليهم البلادة والغباوة، فكل الأنبياء يحسنون دعوة الخلق إلى الإسلام وهدايتهم إلى ما فيه مصالح دينهم ودنياهم بالتي هي أحسن. كلهم أصحاب عقول كاملة قوية الفهم؛ لأنهم بُعثوا لبيان الحق، فلا يليق بهم أن يكونوا قاصرين عن إقامة الحجة على مَن جانب الحق وعاداه، قال تعالى: **(وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ)**[الأنعام:83]، لأنهم لو كانوا أغبياء لنفر الناس منهم لغباوتهم والله حكيم لا يفعل ذلك. وتجب لهم الشجاعة فيستحيل عليهم الجبن، فالأنبياءُ هم أشجع خلق الله، فعن أحدِ الصحابة قال: **«إذا احمَرَّ البأسُ، ولقِيَ القومُ القوم اتقَّينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فما**

---

[23] العطار حسن بن محمد، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، 2/129.

[24] الماتريدي محمد بن محمد، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، 1/552.

[25] الصابوني نور الدين، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، ص/95.

يكون منا أحدٌ أدنى إلى القوم منه»[26]، هذا مع كون الصحابة معروفين بالشجاعة، لم يكونوا جبناء ولا مفرّطين برسول الله صلى الله عليه وسلم، إنما المراد أنَّ النبيّ صلى الله عليه وسلم كان عنده من الشجاعة ما لم يكن في قلوبهم. ويجب لهم عليهم السلام تبليغ كلِّ ما أمروا بتبليغه، فلم يمت واحد منهم إلا وقد بلَّغ رسالته على الوجه الذي أمره الله به. وتجب لهم الصيانة فيستحيل عليهم الرذالة كاختلاس النظر إلى الأجنبية بشهوة، وكسرقة حبة عنب، وكذلك يستحيل عليهم السفاهة كالذي يقول ألفاظًا شنيعة.

ويستحيل عليهم الجنون وكلّ مرض مُنفِّر، فلا يُسلطه الله عليهم، أمَّا المرض المؤلم الشديد حتى لو كان يحصل منه الإغماء أي الغَشْيُ فيجوز عليهم، كما روي عنه في مرض وفاته صلى الله عليه وسلم[27]. ويستحيل عليهم الكفر والجهل بالله وصفاته، وقد تعاضدت الأخبار والآثار عن الأنبياء بتنزيههم عن هذه النقيصة منذ ولدوا ونشأتهم على التوحيد والإيمان[28]، ولم ينقل أحد من أهل الأخبار أنّ أحدًا نبّئ واصطفي ممن عُرِف بكفر وإشراكٍ قبل ذلك[29].

ويجب للأنبياء عليهم الصلاة والسلام العصمة مِن تعمّد كبائر الذنوب، ومِن تعمّد الصغائر التي تُفضي بفاعلها إلى الإزراء والخساسة، كسرقة حبة عنب وتفحّص عورات النساء، وهو مجمع عليه كما حكاه القاضي أبو بكر(ت403ه) [30]. أما ما كان من صغائر الذنوب التي لا تفضي إلى ما تقدَّم فالأمة مجمعة على عصمة الأنبياء من الإصرار عليها؛ لما عُلم من أنّ الإصرار على الصغيرة هو من جملة الكبائر، وقد تقدَّم الإجماع على استحالتها عليهم صلوات الله عليهم وسلامه. واختلفوا في جوازها عليهم من غير إصرار على ثلاثة مذاهب: فذهب الجمهور[31] إلى جواز ذلك عمدًا وسهوًا كما حكاه الآمدي (ت631ه) في الإحكام[32]

---

[26] النسائي أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، كتاب: السير، باب: مباشرة الإمام الحرب بنفسه، حديث (8585)، 8/34.

[27] البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، كتاب: الأذان، باب: إنما جعل الإمام ليُتأم به، حديث (687)، 1/138.

[28] القاضي عياض بن موسى، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، 2/109.

[29] القاضي عياض موسى، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، 2/109.

[30] القاضي عياض بن موسى، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، 2/144.

[31] التفتازاني سعد الدين، شرح العقائد النسفية، ص/89.

[32] الآمدي، علي بن أبي علي، الإحكام في أصول الأحكام، 1/171.

وغيره[33]. وذهب قوم منهم البيضاوي (ت685ه) في المنهاج[34] إلى جوازه سهوًا لا عمدًا. وذهب القاضي عياض (ت544ه) [35] والرازي (ت606ه)[36] إلى استحالة ذلك عليهم.

ويجوز في حقهم عليهم السلام ما كان من المباحات كالأكل والشرب والنوم والنكاح وما أشبه ذلك؛ إذ ليس في ملابسة شيء منها ما يقدح بمنصبهم العليّ، أما ما كان من المباحات يُزري بفاعله ويخرم مروءته فلا يجوز وقوعه منهم إجماعًا[37]؛ لأنَّ مثل هذا يُزري بصاحبه ويُنَفِّر قلوب الناس منه، والأنبياء منزهون عن ذلك.

المبحث الثالث: لوط ليس مشتقًّا من اللواط ولا العكس

المطلب الأول: الدليل من حيث اللغة

قد سبق بيان تقسيم الاشتقاق، وهنا أبيّن - إن شاء الله – أنه كيفما قُسم لا يصح أن يدَّعى اشتقاقٌ بين لفظ "اللواط" ولفظ "لوط".

الاشتقاق أربعة أقسام: صغير وكبير وأكبر وكبّار. وظاهر أنه ليس بين لفظ (لوط) ولفظ (لواط) اشتقاق كُبّار، لأن الكلمة المنحوتة مركّبة من لفظين، وكلّ منهما ليس مركّبا، فضلًا على أن بعض العلماء حصروا الكلمات المنحوتة وليس هذان منها. وكذلك ليس بين اللفظين اشتقاق كبير ولا أكبر، لأن الحروف الأصول في لفظ اللواط – وهي اللام والواو والطاء - هي عين الحروف التي في اسم لوط وترتيب الأصول فيهما واحد، ولا يحافظ في الاشتقاق الكبير على ترتيب الحروف، ولا في الاشتقاق الأكبر على عين الحروف. فحينئذ ينحصر الكلام الآتي في الاشتقاق الصغير، فيقال:

---

[33] منهم ابن الحاجب في منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، 1/47-48، والأصبهاني في شرح منهاج الأصول، 2/500 والصفي الهندي في نهاية الوصول في دراية الأصول، 5/2119.

[34] البيضاوي عبد الله بن عمر، منهاج الوصول إلى علم الأصول، 1/153.

[35] القاضي عياض بن موسى، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، 2/149.

[36] الرازي محمد بن عمر، المحصول في أصول الفقه، 3/228.

[37] الآمدي علي بن أبي علي، أبكار الأفكار في أصول الدين، 3/78.

أوَّلًا: يلزم من ادعاء اشتقاق بينهما اشتراكهما في المعنى وهو فاسد بلا شك، إذ لا يوجد مشاركة في المعنى بين هذه الفاحشة واسم نبي الله لوط، فإنه لم يرتكبه ولم يأمر به وما كان يرضاه لقومه، ويستحيل عليه ركوب شيء من ذلك، بل كان ينهاهم عنه فلا ينسب إليه ذلك الفعل.

ثانيًا: الأصل في الاشتقاق هو المصدر على الأصح، فالأسماء المشتقة كاسم المكان والزمان واسم الفاعل والمفعول وغيرها والأفعال أصلها من المصدر، هذا هو مذهب البصريين. قال في "تشنيف المسامع": "الأفعال مشتقة من المصادر على الصحيح، والأفعال أصل للصفات المشتقة منها، فتكون المصادر أصلًا لها أيضًا" اهـ[38]. فلا يكون اللواط مشتقًّا من اسم سيدنا لوط، لأن لوطًا ليس مصدرًا بل اسم أعجمي واللواط مصدر، ولا يشتق المصدر من غيره، ولا يستقيم أن يكون لوط مشتقًّا من اللواط، لأن الأسماء الأعجمية كجبريل، وميكائيل ونحوهما لا اشتقاق فيها؛ إذ لو كان فيها اشتقاق لما كانت أعجمية لكون العجمة منافية للاشتقاق الحاصل في العربية[39].

قال الأزهري (ت370ه): "أما الأعجمية فلا تُشتَقّ من العربية"[40]، ومثله قال ابن منظور (ت711ه)[41]، وقال ابن السراج (ت316ه): "باب ما يجب على الناظر أن يتوقّاه ويحترس منه: فما ينبغي أن يحذره غاية الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء قد أخذ من لغة العجم، فيكون بمنزلة مَن ادعى أن الطير ولد الحوت"[42]. وقال أبو حيان الأندلسي (ت745ه): "ولا يدخل الاشتقاق والتصريف المصطلح عليهما في علم النحو في الاسم الأعجمي"[43]. وقال مثله خالد الأزهري (ت905ه) [44]، وأبو البقاء الحنفي (ت1094ه) عن ابن عصفور (ت669ه) [45] وزاد قال أبو البقاء: "ومُحالٌ أَن يشتق الأعجمي من العربي أو

---

[38] الزركشي محمد بن عبد الله، تشنيف المسامع بجمع الجوامع، 1/469.

[39] العطار حسن بن محمد، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، 1/369.

[40] الأزهري محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، 11/160.

[41] الأنصاري ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، 2/207.

[42] ابن السراج محمد بن السري، الاشتقاق، ص/32.

[43] الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1/28.

[44] الأزهري خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، 2/645.

[45] الحنفي أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص/117.

بالعكس، لأنَّ اللُّغَات لَا تشتق الواحدة منها من الأخرى"[46]، وقال مرتضى الزبيدي (ت1205): " الأعجمية لا تُشتَقّ، أي لا يحكم عليها أنها مشتقة، فإذا وافق لفظ أعجمي لفظًا عربيًّا في حروفه، فلا ترين أحدهما مأخوذًا من الآخر كإسحاق ويعقوب، فليسا من لفظ أسحقه الله إسحاقًا، أي أبعده، ولا من اليعقوب اسم الطائر، وكذا سائر ما وقع في الأعجمي موافقًا لفظ العربي"[47]. وقال في موضع آخر: "الأعجمية لا يدخلها شيء من التصريف بالكلية"[48]. فالحاصل أنه اتفق أهل اللغة وعلماء العربية على امتناع الاشتقاق بين اللفظ الأعجمي والعربي، فلا يُلتفت إلى من خالف رأي هؤلاء الأئمة. فيمتنع من جهة اللغة أن يقال بأن "لوطًا" مشتق من "اللواط" وكذا العكس.

المطلب الثاني: الدليل من حيث الشرع.

الله تعالى أخبر أنه اصطفى أنبياء فضلاء لتبليغ دعوة الإسلام إلى أقوامهم، وصانهم عن المنفِّرات ككون أخلاقهم من الأخلاق القبيحة وأساميهم من الأسماء القبيحة، فلا تكون أسماؤهم خبيثة ولا مشتقة من خبيث ولا يُشتقّ منها خبيث. إذ لو جاز أن تكون أسماؤهم قبيحة لكانت من معوقات الدعوة إلى الله، والله تعالى هو الحكيم الخبير لا يجعل في نبيّ من الأنبياء صفة تعوقه عن نشر الدعوة والدين.

وقد تقدم نقل بعض اللغويين على امتناع الاشتقاق بين الأعجمي والعربي، وسأذكر نقولًا عن مفسرين وأصوليين أوردوها في مصنفاتهم هي موافقة ومنسجمة مع ما قاله اللغويون. فمن ذلك ما ذكره الزجاج (ت311ه) ضمن كلامه عن الأسماء الأعجمية حيث قال: "أما الأعجمية فلا تشتق من العربية"[49]، وقال الواحدي (ت468ه): " الأعجمي لا يعرف له اشتقاق"[50]، وقال القرافي (ت684ه): "اتفق الأدباء على أن الاشتقاق والعجمة لا يجتمعان"[51]. وقال أبو حيان (ت745ه): " تقرر في علم التصريف أن الاشتقاق العربي لا يدخل في الأسماء الأعجمية"[52]، وقال السمين الحلبي (ت756ه): "الأسماء الأعجمية لا يَدْخُلُها

---

[46] الحنفي أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص/117.

[47] الزبيدي محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، 1/29.

[48] الزبيدي محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، 31/281.

[49] الزجاج إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، 3/310.

[50] الواحدي علي بن أحمد، التفسير البسيط، 2/370.

[51] القرافي أحمد بن إدريس، نفائس الأصول في شرح المحصول، 2/663.

[52] الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، 1/244.

اشتقاقٌ ولا تصريف"[53] ومثله قال سراج الدين الحنبلي (ت775ه)[54] وقال الخفاجي (ت1069ه): "الاشتقاق لا يجري في الأعجمية"[55] وقد قاله غير واحد من الأصوليين والمفسرين.

فبان أنه يستحيل قطعًا أن يكون بين لوط ولواط اشتقاق أيضًا، فلا يجوز أن يقال إن لوطًا مشتق من اللواط؛ لأن اللواط لفظ عربي وهو مصدر "لاط"، ولوط اسم أعجميّ، وكذلك عكسه وهو القول بأنَّ اللواط مأخوذٌ من لوط، فلفظ اللواط كان قبل قوم لوط لأن اللغة العربية قديمة، قال القرطبي (ت671ه): "أوَّل مَن تكلَّم باللغات كلها من البشر آدم عليه السلام، والقرآن يشهد له قال الله تعالى: ﴿ٱ﴾ [البقرة: 31] واللغات كلها أسماء فهي داخلة تحته وبهذا جاءت السنة"[56]، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«لما نُفخ في آدم، فبلغ الروح رأسه عطس، فقال: الحمد لله رب العالمين»**[57]. نعم قوم لوط هم أول من فعل تلك الفعلة الشنيعة بين البشر، أما اللفظ فكان موضوعًا بين المتكلمين بالعربية قبل قوم لوط، قال الله تعالى إخبارًا عن قول لوط عليه السلام لقومه: ﴿ٱ جم حج حم خج خم سج سح سخ سم﴾ [الأعراف:80] قال القرطبي (ت671): ""من" لاستغراق الجنس، أي لم يكن اللواط في أمة قبل قوم لوط"[58]، والاستفهام هو على جهة الإنكار والتوبيخ والتشنيع على هذا الفعل القبيح، ولما كان هذا الفعل معهودًا قبحه ومركوزًا في العقول فحشه أُتِي معرَّفًا بالألف واللام أو تكون أل فيه للجنس على سبيل المبالغة[59]. فليس معنى الآية أنّ لفظ اللواط لم يكن قبل ذلك، وإنما معناه أنَّ تلك الفاحشة لم يسبقهم بها غيرهم، فوضع الكلمة متقدِّم على العمل بها، إذ كيف يمضي الدهر الطويل، من آدم أبي البشر إلى لوط عليه السلام، دون أن يكون في لسان العرب هذه الكلمة التي نحن بصددها؟ وكيف لا تكون كلمة "لاط" بتصاريفها مألوفةً مأثورةً كما ألفوا غيرها من الألفاظ؟ وكيف يُعقل أن تكون لغة هود وصالح، وهما أرسلا إلى العرب، خاليةً من هذه الكلمة، وهي لغة قومهم التي بها أوحي إليهم، ومنها جاء البيان المبين؟ ولا شكّ أنهما علَّما قومهما ما هو اللواط للتحذير منه.

---

[53] السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 1/262.

[54] سراج الدين عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، 1/512.

[55] الخفاجي أحمد بن محمد، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، 3/26.

[56] القرطبي محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، 1/284.

[57] ابن حبان محمد، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، كتاب: التاريخ، باب: بدء الخلق، حديث (6165)، 14/37.

[58] القرطبي محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، 7/245.

[59] الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، 5/99.

فبان بعد هذا كله أنه أن ليس ثمة ترابط ولا اشتقاق بين لفظ "لوط" و"اللواط"، فمن نسب الفاحشة إلى نبيّ من الأنبياء أو ادعى أن اسمَه مأخوذ من معنى الفاحشة فقد نقّص مَن عظّمه الله.

ختامًا، يتضح من خلال هذا البحث أن اللغة العربية بما تحمله من دقة وجمال تشهد على تنزيه أسماء الأنبياء عليهم السلام عن كل نقص أو شبهة، لقد برهنت الأدلة الشرعية على عظمة مقام الأنبياء وعصمتهم، وأكَّدت الدلائل اللغوية على استقلالية اسم سيدنا لوط عليه السلام عن أي ارتباط بمصطلحات قبيحة. من هنا، فإن تصحيح المفاهيم الخاطئة ليس مجرد ضرورة علمية فحسب، بل هو واجب ديني يُسهم في حماية العقيدة.

أسأل الله جلَّ وعزّ أن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا للباحثين والمهتمين.

خاتمة

أبرز **النتائج** التي انتهى إليها هذا البحث:

1. اسم نبيّ الله لوط لا علاقة له بمصطلح اللواط القبيح، مما يظهر استقلالية اسم لوط عن أي ارتباط بمفاهيم فاحشة.
2. العلوم اللغوية أداة قوية في دحض الادعاءات الباطلة وكشف الزيف، كما أنَّ وظيفتها معهودة في تعزيز الفهم الصحيح للنصوص الشرعية.
3. فهم الاشتقاق والأدلة اللغوية يساعد على تصحيح كثير من المفاهيم الخاطئة.

أما **التوصيات** فمنها:

1. تكثيف الدراسات اللغوية والشرعية التي تتناول أسماء الأنبياء في سياق تصحيح المفاهيم اللغوية الخاطئة.
2. نشر الوعي بين المسلمين حول عصمة الأنبياء، وبيان أن أسماءهم منزهة عن المفاهيم المشينة والنقائص.
3. توظيف الأدلة اللغوية والشرعية بطريقة منهجية في دحض الشبهات، من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات هدفها تصحيح المفاهيم الخاطئة.

فهرس المصادر والمراجع

1 الأزهري خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
2 الأزهري محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
3 الأنباري عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، لبنان، 2003م.
4 الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
5 الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت، 1999م.
6 الأنصاري ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1993م.
7 الآمدي علي بن أبي علي، أبكار الأفكار في أصول الدين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ت.
8 الآمدي علي بن أبي علي، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب المسمى بالمكتب الإسلامي، لبنان، د.ت.
9 البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، 2001م.
11 البيضاوي عبد الله بن عمر، منهاج الوصول إلى علم الأصول، دار ابن حزم، لبنان، 2008م.
12 التفتازاني سعد الدين، حاشيته على شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو ابن الحاجب المالكي لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي، دار الكتب العلمية، لبنان، 2004 م.
13 التفتازاني سعد الدين، شرح العقائد النسفية، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، 1987م.
14 ابن حبان محمد، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م.
15 الحملاوي أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، مكتبة الرشد، الرياض.
16 الحنفي أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت.
17 الخفاجي أحمد بن محمد، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، د.ت.
18 الرازي أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، 1979م.
19 الرازي أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار محمد علي بيضون، 1997م.
20 الرازي محمد بن عمر، المحصول في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، لبنان،1997م.
21 الزجاج إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1988م.

22 الزركشي محمد بن عبد الله، تشنيف المسامع بجمع الجوامع، مكتبة قرطبة، 1998م.
23 الزبيدي محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، د.ت.
24 ابن السراج محمد بن السري، الاشتقاق، مكتبة اليرموك، د.ت.
25 سراج الدين عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
26 ابن السكيت يعقوب بن إسحق، إصلاح المنطق، دار إحياء التراث العربي، 2002م.
27 السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، دمشق، د.ت.
28 السيوطي عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
29 الصابوني نور الدين، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، دار المعارف، مصر، 1969م.
30 الطبري محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرسالة، 2000م.
31 ابن عصفور علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، 1996م.
32 العطار حسن بن محمد، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، د.ت.
33 العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، دمشق، 1995م.
34 الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
35 القرافي أحمد بن إدريس، نفائس الأصول في شرح المحصول، مكتبة نزار الباز، 1995م.
36 القرطبي محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964م.
37 القاضي عياض بن موسى، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفكر، 1988م.
38 الماتريدي محمد بن محمد، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، دار الكتب العلمية، لبنان، 2005م.
39 ابن المبرد يوسف بن حسن، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، 1991م.
40 النسائي أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001م.
41 الواحدي علي بن أحمد، التفسير البسيط، جامعة محمد بن سعود، 2008م.